رؤى الشباب الجامعي للعوامل المؤثرة على زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي (دراسة تطبيقية)

يوسف غلوم (*)

الملخص

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على رؤى طلبة كليات جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وبعض الجامعات الخاصة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي، واعتمدت الدراسة على تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي Descriptive Method، واستخدمت صحيفة الاستبيان Questionnaire التي وجهت لعينة البحث بطريقة طبقية Stratified Sample حيث بلغ حجمها 1521 مفردة من الطلاب والطالبات، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها في نقاط موجزة، وذلك على النحو التالي:

- إن أهم العوامل التي أسهمت بشكل كبير في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر الطلبة في عينة البحث ارتفاع حجم العمالة غير القانونية .
- إن زيادة حجم العمالة الوافدة التي شكلت ثلثي حجم السكان، وبخاصة الأسيوية منها قد ارتبط طرديًا بتزايد جرائم العنف .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى الطلبة في عينة العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف تعزي لمتغيرات النوع (طلاب، طالبات)، مسمى الكلية، (نظرية عملية)، والانتماء المذهبي سواء كان سنيًا أو شيعيًا، والوقت المستغرق في زيادة الديوانيات، والمستوى التعليمي لأمهات الطلبة في عينة البحث.

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية / جامعة الكويت

College Students' Visions of the Influencing Factors on the Increase in Crimes of Violence in the Kuwaiti Society: A Case Study

yussef Ghuloom

Abstract

This study aimed to identity the visions of students colleges, Kuwait University and the Public Authority for Applied Education and some private universities in the research sample bout the factors influencing the increasing violent crimes in the Kuwaiti society, and

The Mean, standard deviation Standard Deviation and analysis of variance (ANOVA) Analysis of Variance and have come to study a set of results that can be displayed in a concise points, as follows:

That the most important factors that contributed significantly to the increase in violent crime in the Kuwaiti society from the perspective of the students in the research sample the high volume of illegal employment ،

There are significant differences between the visions of students in the sample abut the factors influencing the increasing violent crimes who got guardians certificates secondary, undergraduate, and the top of the university

There are no statistically significant differences between the visions of students in the sample about the factors influencing the increasing volent crimes attributed to the variables of gender AND SECTARIAN AFFILIATION,

مقدمة:

لم يحظ موضوع باهتمام علمي معاصر مثلما حظي موضوع العنف Viplence، فقد تزايدت دراساته في السنوات العشر الأخيرة، ولقد جاء هذا الاهتمام لا كنتيجة لاهتمام الدول والمنظمات الدولية فحسب، بل كنتيجة لتزايد صور وأشكال العنف ودخوله بقوة إلى دائرة الحياة اليومية لكثير من المجتمعات المتقدمة منها والنامية على حد سواء، حيث تحول العنف إلى ظاهرة عالمية، ولم يعد قاصرًا على العنف السياسي الموجه ضد النظم السياسية، بل إنه أصبح جزءً لا يتجزأ من تفاعلات أفراد المجتمع في حياتهم اليومية.

ولقد كشفت الكثير من نتائج الدراسات والبحوث التي اتخذت من العنف موضوعًا رئيسيًا لها عن أن الاهتمام بدراسات العنف قد بدأ بالعنف السياسي في صوره وأشكاله المختلفة، ثم تطور هذا الاهتمام إلى دراسة العنف بين الشباب، والعنف الأسري، والجرائم المصحوبة بالعنف، بل إن ثمة شواهد كثرة تؤكد أن صور وأشكال العنف قد أصبحت توجه ضد أفراد المجتمع، ولقد أدى ذلك إلى اتساع دائرته واقتراب من تفاعلاتهم في حياتهم اليومية.

وإذا كان الاهتمام قد بدأ يتحول إلى البحث في صور وأشكال العنف في الحياة اليومية والعوامل المؤثرة فيه والتداعيات الناجمة عنه، فإن التحول يشير إلى ضرورة دراسة العنف من وجهتي النظر النظامية البنائية Structural التي تنظر إلى العنف بوصفه خللاً في البناء الاجتماعي، والتفاعلية Inter – Action التي تنظر إلى العنف بوصفه فعلاً وسلوكًا في الحياة اليومية.

وفي ضوء ذلك، فإن وجهتي النظر البنائية والتفاعلية ترتبطان ارتباطًا وثيقًا ببعضهما، فالتفاعل لا يحدث إلا في إطار بنائي، حيث تحدد الجوانب البنائية أنماطًا وصورًا للتفاعل، ومن هنا تفترض الدراسة الراهنة أن العنف يتشكل في ضوء متغيرات بنائية ترتبط بمجموعة من الاختلالات الهيكلية في المجتمع الكويتي سواء كانت هذه الاختلالات مرتبطة بالتركيبة السكانية، أو مرتبطة بطبيعة الظواهر الاجتماعية المختلفة.

وتشير نتائج العديد من الدراسات ذات العلاقة إلى أن العنف يعد من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تتحول يومًا بعد يوم إلى مشكلات اجتماعية ملحة، وإذا كانت الدراسة الراهنة قد اهتمت بالعنف كما يظهر في سياق تفاعلات الأفراد وحياتهم اليومية فإنه، أي العنف عند هذا المستوى المتصاعد دال وعلى العنف الأكبر المتمثل في جرائم العنف التي تعد مؤشرًا على الاختلالات الهيكلية التي تصيب بنية المجتمع بأنساقه ونظمه وظواهره.

وفي إطار هذا السياق، تظهر البيانات الخاصة بتطور إجمالي مرتكبي جرائم العنف (الاعتداء على النفس. العرض والسمعة) بين عامي 2009، 2010، كما أوضحتها المجموعة الإحصائية الصادرة عن وزار الداخلية، وذلك على النحو التالي:

السنوات / نوع الجريمة	2009	2010	معدل الزيادة%
الاعتداء على النفس	6184	6461	4.5
الاعتداء على العرض والسمعة	5028	5042	0.3
المجموع	11.212	11.503	2.6

تمثل أعداد ونسب مرتكبي جرائم الاعتداء على النفس، والاعتداء على العرض والسمعة من أبرز الجرائم التي تعكس أهم أشكال جرائم العنف في المجتمع الكويتي، حيث تشير هذه البيانات إلى ارتفاع أعداد مرتكبي جرائم الاعتداء على النفس من 6184 مجرمًا عام 2009 إلى 6461 مجرمًا عام 2010، وذلك بمعدل زيادة بين السنتين بلغ 4.5%.

ولقد ارتفعت أعداد مرتكبي جرائم الاعتداء على العرض والسمعة من 50.28 مجرمًا عام 2009 إلى 5042 مجرمًا عام 2010، وذلك بمعدل زيادة بين السنتين بلغ 0.3%.

وفيما يتعلق بمجموع مرتكبي جرائم الاعتداء على النفس، والاعتداء على العرض والسمعة فقد ارتفع عددها من 11.212 مجرمًا عام 2010 بمعدل زيادة بلغت 2.6%، وتؤكد تلك البيانات أن هناك زيادة في معدلات جرائم العنف في المجتمع الكويتي، الأمر الذي دفع بالدراسة الراهنة منهجيًا إلى التعرف على رؤى الشباب الجامعي إزاء العوامل المؤثرة في زيادة جرائم العنف.

وفي إطار هذا السياق، تحددت المشكلة البحثية في الدراسة الراهنة في ماهية العوامل المؤثرة في زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر بعض طلبة كليات جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وبعض الجامعات الخاصة في عينة البحث سواء كانت هذه العوامل راجعة إلى الاختلالات الهيكلية التي أحدثتها توجهات وسياسات الحكومة في مجال استقدام العمالة الوافدة، أو إلى الاختلالات الهيكلية التي أصابت هيكل السكان وقوة العمل، أو إلى الاختلالات الهيكلية التي أصابت المنظومة الأمنية، وعلى وجه الخصوص بعد تحرير البلاد من الغزو العراقي الآثم.

ولقد حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي، وذلك من خلال التعرف على رؤى بعض طلبة كليات جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وبعض الجامعات الخاصة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة على تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

وترجع الأهمية النظرية لهذه الدراسة إلى محاولتها تأسيس مدخل نظري لتفسير العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف، أما عن الأهمية التطبيقية للدراسة فتأتي من محاولتها دراسة رؤى بعض طلبة الكليات الجامعية في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

أهداف الدراسة:

1 – التعرف على رؤى طلبة بعض الكليات الجامعية في عينة البحث إزاء العوامل

المؤثرة في زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

2 – التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البيانات الأساسية للطلبة في بعض الكليات الجامعية في عينة البحث، ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة في زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

تساؤلات الدراسة:

1 – ما رؤى طلبة بعض الكليات الجامعية (الشباب الجامعي) في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي؟

2 – ما مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البيانات الأساسية لطلبة بعض الكليات الجامعية في عينة البحث، ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة في زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي؟

المنهج المستخدم:

اعتمد الدراسة في الإجابة على تساؤلاتها، ومن ثم تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي Descriptive Method الذي أسهم في تقديم صورة وصفية تحليلية لرؤى طلبة بعض الكليات الجامعية إزاء العوامل المؤثرة في زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي، فضلاً عن ذلك، فقد أسهم استخدام هذا المنهج في تحقيق العوامل المؤثرة في زيادة جرائم العنف بين طلبة الجامعات في عينة البحث من جانب، والكشف عن رؤاهم إزاء العوامل المؤثرة على جرائم العنف في المجتمع الكويتي في زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي من جانب آخر.

أداة الدراسة:

لقد استخدمت الدراسة في الإجابة على تساؤلاتها صحيفة الاستبيان Questionnaire التي اشتملت على بندين رئيسيين تمثل الأول في البيانات الأساسية لطلبة بعض الكليات الجامعية في عينة البحث، والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة عن مسمى الجامعة، والنوع، ومسمى الكلية، والتخصص، والمستوى الدراسي، والمستوى التعليمي لكل من الأب والأم، ومحافظة السكن أو الإقامة، والمذهب (سني – شيعي)، ومدى متابعة القضايا العامة والسياسية، والأوقات المفضلة لزيارة الديوانيات، والعضوية في جمعيات النفع العام أو الجمعيات الطلابية أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، وتحدد البند الثاني في مجموعة العبارات التي تجسد رؤاهم إزاء العوامل المؤثرة على زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

ولقد تم قياس مجموعة العبارات التي تجسد رؤى طلبة بعض الكليات الجامعية في عينة البحث من خلال مقياس ليكرت Lekert's scale الرباعي عن الأبعاد (موافق بشدة، موافق، غير موافق، غير موافق بشدة).

ولقد تم التحقق من صدق أداة الدراسة (صحيفة الاستبيان) من خلال تحكيمها في صورتها الأولية من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية، وذلك للتأكد من ارتباط طل عبارة من العبارات التي تجسد رؤى بعض كليات جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي،

وبعض الجامعات الخاصة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة على تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي بالمتغير المراد قياسه، فضلاً عن التأكد من مدى سلامة صياغة أسئلة وعبارات المقياس، وتم الحصول على درجة اتفاق لا تقل عن 85% لكل عبارة، وفي ضوء ذلك تم دمج بعض العبارات نظرًا لتشابه بعضها، لكي تصبح مجموع عدد العبارات 11 عبارة.

ولقد تم استخدام معامل الاتساق الداخلي الذي يساوي معامل الثبات من خلال معامل كرونباخ ألفا Cronbach & Alpha، حيث جاءت نتيجة استخدام هذا المعامل بواقع (0.953) ويعني ذلك وفاء أداة الدراسة بالشروط السيكومترية للاختبار الجيد، وأنها تفي بأغراض الدراسة، ويمكن الاعتماد عليه في قياس ثبات وصدق نتائج الدراسة، وبذلك تكون الأداء في صورتها النهائية صالحة التطبيق (E.J. Mason & W. J. Branble 1989).

عينة الدراسة:

لقد تم اختيار عينة البحث بطريقة طبقية Stratified Sample وفقًا لأعداد الطلبة بالأقسام العلمية ببعض كليات الجامعة (جامعة الكويت، كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، بعض الكليات بالجامعات الخاصة)، حيث بلغ جملة حجم العينة 1521 طالبًا وطالبة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية:

لقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية المناسبة لطبيعة بيانات الدراسة التطبيقية، والتي تضمنها حزمة برامج Spss (حزمة البرامج الإحصائية المستخدمة في العلوم الاجتماعية Version 15.16 والتي تحددت في الأساليب الإحصائية التالية:

1) المتوسط الحسابي The Mean.
2) الانحراف المعياري Standard Deviation.
3) تحليل التباين Analysis Of Variance (ANOVA).

مفهوم جرائم العنف: The Concept of Violence crimes

على الرغم من أن بعض الباحثين يستخدمون كلاً من مفهوم العنف Violence والعنوان Aggression بوصفها مفهومين مترادفين، فإن العديد من الباحثين المتخصصين في علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام يجمعون على أن العنف يعد شكلاً من أشكال العدوان، وأنه، أي العنف، يقتصر على الجانب المادي المباشر المتعمد من العدوان فقط، وعليه فإن العدوان أكثر اتساعًا وعمومية من العنف، وأن كل ما هو عنف يعد عدوانًا فإن العكس غير صحيح (طريف شوقي، 1999) فالعنف يعرف بأنه "سلوك يستهدف إلحاق الأذى بالآخر أو بالآخرين أو ممتلكاتهم" (منصور والشربيني، 2003)، أو أنه "استحالة متطرفة فجة من السلوك الجماعي تتسم بالشدة والتصلب تجاه شخص أو موضوع ما، لا يمكن إخفاؤه، ومن ثم يمثل العنف سلوكًا يمارسه الإنسان بتأثير من دوافعه العدوانية، وينظر إلى العنف

على أنه نهاية المطاف للسلوك العدواني، وكثيرًا ما يتخذ صفة التدمير (الزعابي، 1996).

والعنف يعني استخدام الضغط أو القوة استخدامًا غير مشروع، ومن شأنه التأثير في إرادة الفرد، ومن هذا الضغط والقوة تنشأ الفوضى، فلا يعترف الناس بشرعية الواجبات ما دامت الحقوق غير معترف بها، فتنتشر العلاقات العدائية في المجتمع، وتنشأ مجموعات أو تكتلات تتفق على صيغة تفرض بها إرادتها على الأفراد والجماعات الأخرى، فيحسب عنفها على الأفراد أو على الممتلكات بهدف إخضاع السلطة أو الجماعات الأخرى، وقد تتطور وتطغى فتصبح إرهابًا (حافظ 2010).

ويعرف قدري حنفي العنف بأنه سلوك بدني جماعي تلقائي مؤقت يتسم العدوانية الصريحة التي تستهدف إلحاق التدمير بالنماذج البشرية والمادية للسلطة (الآخرين) (حنفي 1995).

وفيما يتعلق بالتعريف الإجرائي لمفهوم جرائم العنف فإنه فعل يبالغ في السلوك العدائي أو العدواني، يترتب عليه إرسال مؤثرات مدمرة تحدث أذى فيزيقيًا أو ماديًا، ويشير هذا التعريف إلى تصوير مثالي للموقف الذي يحدث فيه التفاعل، ويكون السلوك العدائي العنيف الذي يظهر داخل الموقف على أي صورة كانت شكلاً من أشكال السلوك القصوى الذي يكسر التفاعل التلقائي في موقف اجتماعي، ويكون الفرق بين السلوك العدواني والسلوك العنيف في هذه الحالة فرقًا في الدرجة وليس في النوع، فالعنف هو مبالغة في العداء في حالة كسر موقف التفاعل العادي.

وفي ضوء هذا التعريف الإجرائي لمفهوم جرائم العنف، فقد تم تحديد ثلاث عشرة فئة من السلوك الإجرامي، بناء على هذا التعريف، على أنها الجرائم التي تلحق ضررًا ماديًا مباشرًا بالأشخاص أو الممتلكات، والمتمثلة في مقاومة موظف أثناء الوظيفة، وتمكين متهم أو سجين من الفرار، وسوء معاملة المواطنين للأفراد، والقتل العمد والشروع بالقتل، والاعتداء بالضرب والأذى البليغ، ودخول منزل دون رضا حائزه، وإطلاق نار أو إصابة، والخطف، وحيازة السلاح وذخائر دون ترخيص، والسرقة والشروع فيها، والسلب بالقوة، وأخيرًا إتلاف مال الغير عمدًا (المجموعة الإحصائية، 2011).

الدراسات السابقة:

تشير نتائج دراسة بيركويتز Berkowitz بعنوان: العدوان: أسبابه وتداعياته وضبطه عام (1993) Aggression: Its Causes Consequences and Control (1993) إلى أن جرائم القتل تحدث حيانًا لأسباب تافهة كالحصول على كمية صغيرة من الفهم، أو بعض الملابس أو المقتنيات الشخصية، بل إنها قد تحدث دون سبب ظاهر، وقد بلغ معدل القتل ذروته في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كشفت بيانات مقارنة بين 15 دولة عن أن معدل القتل بيت الشباب (معدل تم حسابه من خلال عدد القتلى لكل ألف من الفئة العمرية 15 – 24 سنة) قد وصل إلى 21.9 قتيل، في الولايات المتحدة الأمريكية، تليها اسكتلندا بمعدل خمسة قتلى،

ثم إسرائيل بمعدل 3.7 قتيل، ثم النرويج بمعدل 2.5 قتيل، وتأتي اليابان في ذيل القائمة بمعدل 0.5 قتيل لكل ألف في هذه الفئة العمرية، ويرتبط تزايد القتل بين الشباب بتزايد العنف عمومًا في سلوكهم.

وتشير نتائج دراسة ستروس Straus بعنوان النظام والانحراف: العقاب الفيزيقي في مرحلة الطفولة والعنف ومختلف جرائم المراهقين عام 1994. Discipling and deviance: Physical punishment of children and violence and other crimes in adulthood إلى أن سلوك المراهقين يتسم غالبًا بالعنف الذي يفسر في ضوء المتغيرات الديموجرافية، وبخاصة التركيب العرقي والأثني للسكان، وعدم الاستقرار الأسري، وعدم انتظام العمل، والدخل (البطالة) بالنسبة للوالدين، حيث تحدث هذه المتغيرات تأثيرات سلبية في قدرة الأسرة على تربية ورعاية الأطفال، كما تحد من قدرة المراهقين على تحقيق النقلة نحو حياة البالغين ومسئولياتها.

ولقد استهدفت دراسة الأساليب الأمنية الحديثة في مواجهة جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت (دراسة ميدانية) للعذري (2008) التعرف على اتجاه معدلات جرائم العمالة الوافدة في الكويت، ودراسة أساليبها في ارتكاب الجرائم ودوافعها، وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج التي توضح أسباب ودوافع ارتكاب العمالة الوافدة للجريمة، والتي يأتي في مقدمتها الحاجة إلى المال، وعدم القدرة على الإنفاق على الأسرة، والبطالة، وعدم اصطحاب الأسرة، وتقلبات الأسعار وارتفاعها، وعدم ملائمة السكن، وصعوبة التكيف مع المجتمع والشعور بالاضطهاد وزيادة عدد ساعات العمل، وعدم مناسبة طبيعة العمل، والتأخر في صرف الأجور. بالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة أعداد العمالة الوافدة يستلزم زيادة نفقات الأمن الداخلي للحفاظ على الأمور الأمنية، ومراقبة تجمعات العمالة الوافدة، كما أن استمرار تدفق العمالة الأسيوية بصفة خاصة، وانتشار البطالة بينهم قد أدى إلى زيادة معدلات الجريمة والانحراف، وارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والعرض، والسطو على الأموال، والسرقة والنصب والتزوير، والاتجار في المخدرات.

ولقد أكدت نتائج هذه الدارسة ذات العلاقة بالبعد الأمني أيضًا ضعف مستوى أداء الجهاز الأمني في التخطيط لمواجهة زيادة جرائم العمالة الوافدة، والقصور في التنسيق بين الإدارات الأمنية المختلفة والمؤسسات الأخرى في الدولة لمواجهة هذه الظاهرة، وعلى وجه الخصوص في بعض المناطق التي تتميز بوجود تجمعات صائبة وافدة عربية وأجنبية تثير الشغب بصفة مستمرة.

ولقد أشارت نتائج دراسة الأيوبي في (2000) بعنوان: النظرية العامة للأمن إلى أنه قد صاحب زيادة أعداد الوافدين في معدلات الجرائم التي يرتكبونها، وتعددت وتنوعت أساليب ارتكابها ووسائلها وبواعثها، مما أثر في التنظيم الأمني الكويتي.

كما أكدت نتائج دارسة الطوبجي (2000)) بعنوان: "الإستراتيجية الأمنية وأسس تطبيقها بدولة الكويت أن اتساع مفهوم الأمن في شمل الحد من جرائم العمالة

الوافدة فحسب، بل أصبح ذا أبعادة مختلفة كتنوع نظم المجتمع، ولم يعد تحقيقه هدفًا بحد ذاته، بل أصبح أداة ووسيلة لاستقرار وتنمية وتقدم المجتمع، ومع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الكويتي واجه مرفق الأمن تحديات ومشكلات كبيرة لم تكن موجودة بالفعل مثل جرائم النصب والاحتيال والسحر والشعوذة، وتزوير الشهادات والجوازات، وزراعة المخدرات بقصد الاتجار، والتعاطي، وانتشار بيوت الدعارة، وسرقة المكالمات الهاتفية والجرائم المصحوبة بالعنف، مما أثر في السلوك الانحرافي للمواطن الكويتي، وزيادة ارتكابه للجرائم وتنوعها، مما أوجب على الجهاز الأمني ضرورة تجميع الجهود وتفعيلها والتخطيط لمكافحة تلك الجرائم.

وفي إطار هذا السياق، تشير نتائج دراسة المتولي (2002) التي جاءت بعنوان: أثر سياسات العمالة الوافدة على مرفق الأمن في الكويت "إلى أنه حين تزداد حركة السكان في كل اتجاه (العمالة الوافدة)، وحين يشيع الانتقال من مكان إلى آخر، فإن الأفراد يفقدون روح الولاء للجماعة، ويصبحون أشبه بالغرباء عنها، ولا يهتمون بردود فعل هذه الجماعة تجاه أي سلوك جانح يرتكبونه، وتزداد معدلات الجرائم في هذا المجتمع، ومن ثم فإن الارتباط وثيق وإيجابي بين الهجرة وزيادة معدلات الجريمة وتنوعها سواء من الوافدين أو المواطنين، حيث التأثير المتبادل بينهما.

ولقد انطلقت دراسة: "تأثير التبعية على اللا مساواة في الدخل والعنف السياسي" لكل من لندن وتوماس (1990) من فرضية تشير إلى أن التفاوت في الدخول بين أفراد المجتمع، وما يترتب عليه من فقر وحرمان يعد عاملاً مستقلاً في ارتكاب أشكال وصور الجرائم العنيفة، ولقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن تأكيد صحة هذه الفرض، وأن ازدياد معدلات الجرائم العنيفة قد ارتبط طرديًا بالفقر والحرمان ومختلف صور اللا مساواة الاجتماعية.

وأشارت نتائج دراسة وليام (1989) William إلى تأكيد العلاقة بين الجريمة والتجريم والبناء الاجتماعي Social Structure Crime and Criminalization إلى أهمية تبني منظور صراعي لفهم الجريمة والتجريم الذي يعرف إجرائيًا في هذه الدراسة من خلال القبض على المجرمين، الذي يعتمد على علاقات الخضوع والهيمنة داخل البناء الاجتماعي، والنابعين من صور اللا مساواة الاجتماعية.

وقد افترضت دراسة فيليب حول العنف السياسي والعوامل السكانية في المجتمع المصري (1995) بأن لعنف الذي يستخدمه أفراد المجتمع ضد الدولة أو ضد أقرانهم هو رد فعل محدد ناتج عن مجموعة من الإحباطات الجماعية، أو بمعنى أكثر تحديدًا فإنه ناتج عن اتساع الهوة بين زيادة السكان وتزايد الإحباطات التي من شأنها تزايد معدلات الجريمة العنيفة.

ولقد أرجعت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في هذا التزايد في معدلات العنف إلى الاختلالات النائية في التركيب السكاني، وتبدل الأوضاع والأدوار داخل الأسرة، وانتهت الدارسة إلى تأكيد أن مجموعة العوامل السكانية بمعناها الواسع

تسهم في إيجاد نسق يدعم أو يعوق تأثير الأسباب المباشرة لجرائم العنف.

وأسفرت نتائج دراس عبد الحميد (2002) بعنوان: "العوامل البنائية المؤثرة على زيادة الميل نحو السلوك العنيف في المجتمع المصري" عن تأثر الضغوط البنائية التي تمثلت في غلاء المعيشة والفقر والحرمان والبطالة والمشكلة السكانية، حيث أن غلاء المعيشة قد جاء على رأس هذه الضغوط، يلي ذلك الشعور بالظلم، ثم ضياع الحقوق، والبطالة، وكثرة أعباء الحياة، وعدم كفاية الدخل، والفقر، والاستفزاز والضغوط النفسية، والجهل، وانتشار الفساد ولقد أكدت نتائج هذه الدراسة أيضًا أهمية الدور الذي تلعبه الضغوط البنائية في زيادة الميل نحو جرائم العنف.

ولقد جاءت دراسة بوراشد (1999) بعنوان: "جرائم المهاجرين" (دراسة اجتماعية للجريمة بالكويت) التي أجريت على عينة عشوائية من نزلاء السجن المركزي من الذكور البالغين الذين بلغت جملة أعدادهم 471 سجينًا، منهم 162 سجينًا كويتيًا، وبلغت أعداد غير الكويتيين (العمالة الوافدة) 309 سجينًا، ولقد وجهت له صحيفة استبيان للتعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة على ارتكابهم لجرائم السرقة، والاعتداء بالضرب والتهديد، والجرائم الجنسية، والتزييف والتزوير، والرشوة، والمتاجرة بالمشروبات الكحولية والمخدرات، والقتل والشروع بالقتل.

ولقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج جاء في مقدمتها أن عملية الهجرة تضعف من انتماء المهاجرين (العمالة الوافدة) لبلدهم، الأمر الذي يدفعهم إلى مزيد من التورد في ارتكابهم للجرائم، كما أن إحساس المهاجرين بعدم الاطمئنان من النواحي الاقتصادية، وتدني مستويات دخولهم، وانخفاض تعليمهم قد تكون من العوامل الاجتماعية الهامة المؤثرة على ارتكابهم للجرائم، وأن تزايد مشاعر الأنومي (فقدان المعايير أو اللا معيارية) سواء بين الجناة الكويتيين وغير الكويتيين (العمالة الوافدة) يعد أحد أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكابهم للجرائم.

وأخير، فقد أكدت نتائج هذه الدراسة على أن الجناة من غير الكويتيين (العمالة الوافدة) بالعزلة الاجتماعية يعد أحد أسباب تورطهم في ارتكاب الجرائم.

تحليل بيانات الدراسة التطبيقية:

لقد أمدنا توجيه صحائف الاستبيان للطلبة في عينة البحث من بعض كليات جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والجامعات الخاصة، والبالغ جملة أعدادهم 1521 طالبًا وطالبة بمجموعة من البيانات التي يمكن عرضها وتحليلها في ضوء ثلاثة محاور رئيسية تمثل الأول في البيانات الأساسية للطلبة في عينة البحث (نوع، مسمى، الكليات، التخصص، المستوى التعليمي للآباء، المستوى التعليمي للأمهات، محافظات السكن أو الإقامة، المذهب الديني، مدى زيارة الديوانيات، مدى المشاركة في الجماعات الطلابية وجمعيات النفع العام)، وتحدد الثاني في مجموعة العبارات التي تجسد رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء جرائم العنف، والعوامل المؤثرة في ارتفاع معدلاتها، والتأثيرات الناجمة عنها، أما المحور الثالث والأخير فقد تعلق بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البيانات

الأساسية للطلبة في عينة البحث، ورؤاهم إزاء جرائم العنف، والعوامل المؤثرة في زيادة معدلاتها والتأثيرات الناجمة عنها.

المحور الأول: تحليل مجموعة البيانات الأساسية للطلبة في عينة البحث

عينة البحث / البيانات الأساسية		أعداد	%
النوع	طلاب	642	42.2
	طالبات	879	57.8
	جملة	1521	100.0
مسميات الجامعة	جامعة الكويت	967	63.6
	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي	347	22.8
	جامعة خاصة	208	13.6
	جملة	**1521**	**100.0**
مسميات الكليات	العلوم الاجتماعية	824	54.2
	العلوم	177	11.6
	الهندسة	145	9.5
	العلوم الإدارية	131	8.6
	التربية	123	8.1
	الحقوق	48	3.1
	الطب والطب المساعد	43	2.4
	الدراسات الإسلامية	28	1.8
	الدراسات العليا	5	0.3
	جملة	1521	100.0
التخصص	كليات نظرية	907	59.6
	كليات عملية	614	40.4
	جملة	1521	100.0
المستوى الدراسي	السنة الأولى	356	23.4
	السنة الثانية	376	24.7
	السنة الثالثة	377	24.8
	السنة الرابعة	303	30
	السنة الخامسة	109	7.1
	جملة	**1521**	**100.0**
المستوى التعليمي لأولياء أمور الطلبة	أمي	45	3
	يقرأ ويكتب	76	5
	الشهادة الابتدائية	218	14.3
	الشهادة المتوسطة	218	14.3
	الشهادة الثانوية	573	37.3

عينة البحث	البيانات الأساسية	أعداد	%
	الشهادة الجامعية	463	30.4
	الأعلى من الجامعية (ماجستير ودكتوراة)	101	6.6
	جملة	**1521**	**100.0**
المستوى التعليمي لأمهات الطلبة	أمية	135	8.8
	تقرأ وتكتب	63	4.1
	الشهادة الابتدائية	82	5.4
	الشهادة المتوسط	217	14.2
	الشهادة الثانوية	516	34
	الشهادة الجامعية	464	30.5
	الأعلى من الجامعية (ماجستير ودكتوراة)	44	3
	جملة	**1521**	**100.0**
محافظات السكن أو الإقامة	العاصمة	382	25.1
	حولي	268	17.6
	القروانية	298	19.6
	الأحمدي	219	14.4
	الجهراء	162	10.7
	مبارك الكبير	192	12.6
	جملة	**1521**	**100.0**
الوقت المستغرق في متابعة الشأن العام أو القضايا الأساسية في الأسبوع	يوميًا	289	19
	معظم الأيام	428	28.1
	بعض الأيام	482	31.7
	نادرًا	264	17.4
	عدم المتابعة	58	3.8
	جملة	**1521**	**100.0**
المذهب الديني الذي ينتمي له الطلبة في عينة البحث	سني	1095	72
	شيعي	426	28
	جملة	**1521**	**100.0**
مدى العضوية في جمعية من جمعيات النفع العام، أو الجمعيات الطلابية، أو أي مؤسسة من مؤسسات البحث المدني	نعم	265	17.4
	لا	1256	82.4
	جملة	**1521**	**100.0**

توضح بيانات هذا الجدول التجميعي توزيع الطلبة في عينة البحث البالغ

جملة أعدادهم 1521 طالبًا وطالبة وفقًا لخصائصهم الديموجرافية والاجتماعية، حيث يشير تحليل هذا التوزيع وفقًا لهذه الخصائص إلى الاستنتاجات والاستخلاصات التالية:

1 – تتزايد أعداد الطالبات بالمقارنة بأعداد الطلاب في عينة البحث، حيث بلغت أعداد الطالبات 879 طالبة يمثلن 57.8%، بينما بلغت أعداد الطلاب 642 طالبًا يمثلون 42.2%.

2 – تتزايد أعداد الطلبة الملتحقين بجامعة الكويت بالمقارنة بأعدادهم بكل من الطلبة الملتحقين بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، والجامعات الخاصة، حيث جاءت أعدادهم بجامعة الكويت 967 يمثلون 63.6%، يليهم تنازليًا أعداد الطلبة الملتحقين بكليات الهيئة العامة للتعليم الحقيقي، حيث بلغت أعدادهم 347 يمثلون 22.8% وأخيرًا جاءت أعداد الطلبة بكليات الجامعات الخاصة الذين بلغت أعدادهم 207 طالبًا يمثلون 13.6%.

3 – تتزايد أعداد الطلبة في عينة البحث الملتحقين بكلية العلوم الاجتماعية بالمقارنة بأعدادهم بالكليات الأخرى، حيث جاءت أعدادهم بكلية العلوم الاجتماعية 824 يمثلون 54.2% يليهم تنازليًا أعداد الطلبة الملتحقين بكلية العلوم، بلغت 177 يمثلون 11.6%، وجاءت أعداد الطلبة الملتحقين بكلية الهندسة في المرتبة الثالثة تنازليًا، حيث بلغت 145 طالبًا يمثلون 9.5%، وجاءت أعداد الطلبة الملتحقين بكلية العلوم الإدارية في المرتبة الرابعة تنازليًا، حيث بلغت 131 طالبًا يمثلون 8.6%، وجاءت أعداد الطلبة الملتحقين بكلية التربية في المرتبة الخامسة تنازليًا، حيث بلغت 123 طالبًا يمثلون 8.1%، وجاءت أعداد الطلبة الملتحقين بكلية الحقوق في المرتبة السادسة تنازليًا، حيث بلغت 48% طالبًا يمثلون 3.1%، وجاءت أعداد الطلبة الملتحقين بكلية الطب، والطب المساعد المرتبة السابعة تنازليًا، حيث بلغت 43 طالبًا يمثلون 2.8% وجاءت أعداد الطلبة الملتحقين بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في المرتبة الثامنة تنازليًا حيث بلغت 28 طالبًا يمثلون 1.8% وأخيرًا فقد جاءت أعداد الطلبة الملتحقين بكلية الدراسات العليا في المرتبة التاسعة، حيث بلغت 5 طلاب يمثلون 0.3%.

4 – تزايد أعداد الطلبة في عينة البحث الملتحقين بالكليات النظرية بالمقارنة بأعدادهم الملتحقين بالكليات العملية، حيث جاءت أعدادهم بالكليات النظرية 907 طالبًا يمثلون 59.6%، بينما جاءت أعدادهم بالكليات العملية 614 طالبًا يمثلون 40.4%.

5 – بلغت أعداد الطلبة في عينة البحث الذين مضى على التحاقهم بكلياتهم سنة واحدة فقط 356 طالبًا يمثلون 23.4%، وبلغت أعداد الطلبة الذين مضى على التحاقهم بكلياتهم سنتين دراسيتين 367 طالبًا يمثلون 24.8% وبلغت أعداد الطلبة الذين مضى على التحاقهم بكلياتهم ثلاث سنوات 377 طالبًا يمثلون 24.8% وبلغت أعداد الطلبة الذين مضى على التحاقهم بكلياتهم أربع سنوات

دراسية 303 طالبًا يمثلون 20% وأخيرًا بلغت أعداد الطلبة الذين مضى على التحاقهم بكلياتهم سنوات دراسية 109 طالبًا يمثلون 7.1%.

6 – تتزايد أعداد أولياء أمور الطلبة في عينة البحث الحاصلين على الشهادة الثانوية بالمقارنة بأعدادهم الحاصلين على الشهادات الأخرى، حيث جاءت أعدادهم 573 وليًا للأمر يمثلون 37.3%، يليهم تنازليًا أولياء أمور الطلبة الحاصلين على الشهادة الجامعية، حيث بلغت أعدادهم 463 وليًا للأمر يمثلون 30.5% وجاءت أعداد أولياء أمور الطلبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة في المرتبة الثالثة تنازليًا، حيث بلغت أعدادهم 218 وليًا للأمر يمثلون 14.3%، وجاءت أعداد أولياء أمور الطلبة الحاصلين على الشهادة الأعلى من الجامعية (ماجستير ودكتوراة) في المرتبة الرابعة تنازليًا، حيث بلغت أعدادهم 101 وليًا للأمر يمثلون 6.6% وجاء أعداد أولياء أمور الطلبة الذين يعرفون القراءة الكتابة في المرتبة الخامسة تنازليًا، حيث بلغت أعدادهن 76 وليًا للأمر يمثلون 5% وجاءت أعداد أولياء أمور الطلبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة (أميون) في المرتبة السادسة تنازليًا، حيث بلغت أعدادهم 46 وليًا للأمر يمثلون 3%، وأخيرًا جاءت أعداد أولياء أمور الطلبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية في المرتبة السابعة، حيث بلغت أعدادهم 44 وليًا للأمر يمثلون 3%.

7 – تتزايد أعداد أمهات الطلبة في عينة البحث الحاصلات على الشهادة الثانوية بالمقارنة بأعدادهم الحاصلات على الشهادات الأخرى، حيث جاءت أعدادهن 516 أمًا تمثل 43%، يلي ذلك تنازليًا أعداد الأمهات الحاصلات على الشهادة الجامعية، حيث بلغت أعدادهن 464 أمًا تمثلن 30.5% وجاءت أعداد الأمهات الحاصلات على الشهادة لمتوسطة في المرتبة الثالثة تنازليًا، حيث بلغت أعدادهن 217 أمًا تمثلن 14.2% وجاءت أعداد الأمهات اللاتي لا تعرفن القراءة والكتابة (أميات) في المرتبة الرابعة تنازليًا، وجاءت أعداد الأمهات الحاصلات على الشهادة الابتدائية في المرتبة الخامسة تنازليًا، حيث بلغت أعدادهن 82 أمًا تمثلن 5.4% وجاءت أعداد الأ/هات اللاتي تعرفن القراءة والكتابة في المرتبة السادسة تنازليًا، حيث بلغت أعدادهن 63 أمًا تمثلن 4.1% وأخيرًا جاءت أعداد الأمهات الحاصلات على الشهادة الأعلى من الجامعية (ماجستير ودكتوراة) في المرتبة السابعة، حيث بلغت أعدادهن 44 أمًا تمثلن 3%.

8 – لقد جاءت أعداد الطلبة في عينة البحث المقيمين بمحافظة العاصمة في المرتبة الأولى تنازليًا، حيث بلغت أعدادهم 382 طالبًا يمثلون 25.1% يلي ذلك تنازليًا الطلبة المقيمين بمحافظة الفروانية، حيث بلغت أعدادهم 298 طالبًا يمثلون 19.6% وجاء في المرتبة الثالثة تنازليًا الطلبة المقيمين بمحافظة حولين حيث بلغت أعدادهم 268 طالبًا يمثلون 17%، وجاءت في المرتبة الرابعة تنازليًا الطلبة المقيمين بمحافظة الأحمدي، حيث بلغت أعدادهم 219 طالبًا يمثلون 14.4%، وجاء في المرتبة الخامسة تنازليًا الطلبة المقيمين

بمحافظة مبارك الكبير، حيث بلغت أعدادهم 192 طالبًا يمثلون، 12.6%، وأخيرًا جاءت في المرتبة السادسة الطلبة المقيمين بمحافظة الجهراء، حيث بلغت أعدادهم 162 طالبًا يمثلون 10.7%.

9 – لقد جاء الطلبة في عينة البحث الذين يتابعون الشأن العام والقضايا السياسية بشكل عام بعض الأيام في الأسبوع في المرتبة الأولى تنازليًا، حيث بلغت أعدادهم 482 طالبًا يمثلون 31.7% يلي ذلك تنازليًا الطلبة الذين يتابعون الشأن العام والقضايا السياسية بشكل عام معظم الأيام في الأسبوع، حيث بلغت أعداده 428 طالبًا يمثلون 28.1% وجاء في المرتبة الثالثة تنازليًا الطلبة الذين يتابعون الشأن العام والقضايا السياسية بشكل عام كل أيام الأسبوع (يوميًا)، حيث بلغت أعدادهم 289 طالبًا يمثلون 19% وجاء في المرتبة الرابعة تنازليًا الطلبة الذين نادرًا ما يتابعون الشأن العام والقضايا السياسية بكل عام، حيث بلغت أعدادهم 264 طالبًا يمثلون 17.4%، وأخيرًا جاء في المرتبة الخامسة الطلبة الذين لا يتابعون الشأن العام والقضايا السياسية بشكل عام، حيث بلغت أعدادهم 58 طالبًا يمثلون 3.8%.

10 – لقد جاء الطلبة في عينة البحث الذين لا يقومون بزيارة الديوانيات في المرتبة الأولى تنازليًا، حيث بلغت أعدادهم 560 طالبًا يمثلون 36.8% يلي ذلك تنازليًا الطلبة الذين يقومون بزيارة الديوانيات بعض أيام الأسبوع، حيث بلغت أعدادهم 294 طالبًا يمثلون 19.3% وجاء في المرتبة الثالثة تنازليًا الطلبة الذين يقومون بزيارة الديوانيات معظم أيام الأسبوع، حيث بلغت أعدادهم 268 طالبًا يمثلون 17.6%، وجاء في المرتبة الرابعة تنازليًا الطلبة الذين يقومون بزيارة الديوانيات كل يوم من أيام الأسبوع، حيث بلغت أعدادهم 210 طالبًا يمثلون 13.8% وأخيرًا جاء في المرتبة الخامسة الطلبة الذين لا يقومون بزيارة الديوانيات إلا نادرًا، حيث بلغت أعدادهم 189 طالبًا يمثلون 12.5%.

11 – تتزايد أعداد الطلبة في عينة البحث الذي ينتمون إلى المذهب السني بالمقارنة بأعدادهم الذين ينتمون إلى المذهب الشيعي، حيث بلغت أعداد الطلبة الذين ينتمون إلى المذهب السنية 1095 طالبًا يمثلون 72%، بينما بلغت أعداد الطلبة الذين ينتمون إلى المذهب الشيعي 426 طالبًا يمثلون 28%.

12 – تتزايد أعداد الطلبة في ينة البحث الذين لا يشاركون في عضوية أي جمعية من جمعيات النفع العام، أو الجمعيات الطلابية، أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، حيث بلغت 1256 طالبًا يمثلون 82.6%، بينما تنخفض بشكل لافت أعداد الطلبة الذين لهم عضوية في جمعية من جمعيات النفع العام، أو الجمعيات الطلابية، أو المشاركة في عضوية أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، حيث لم تتجاوز 265 طالبًا يمثلون 17.4%.

المحور الثاني: تحيل رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف.

الترتيب التنازلي	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تسهم العمالة غير القانونية في زيادة معدلات جرائم العنف في دولة الكويت.	3.50	0.691
2	بدأت معدلات جرائم العنف تزداد نتيجة لزيادة أعداد الوافدين في دولة الكويت.	3.27	0.804
3	تسهم عملية استغلال النفوذ (الواسطة) في عدم إدراج العديد من جرائم العنف في الإحصاءات الرسمية السنوية.	3.22	0.826
4	لقد بدأت جرائم العنف تزداد بشكل كبير خاصة بعد التحرير وحتى الآن	3.11	0.842
5	معظم جرائم الحرب في دوله الكويت يرتكبها غير الكويتي (الوافد)	3.07	0.890
6	ترجع زيادة معدلا جرائم العنف في دوله الكويت إلى عدم خوف الجاني من رجل الشرطة والعقاب	2.91	0.965
7	بدأت جرائم العنف تنتشر في المجتمع الكويتي، بحيث أصبح الفرد يخاف على نفسه وأهله وماله من الاعتداء اليومي.	2.91	0.965
8	سوف تستمر جرائم العنف في الزيادة نتيجة لاستمرار زيادة عدد السكان مواطنين ووافدين.	2.84	0.895
9	تعتبر جرائم العنف أكثر انتشارًا من غيرها من الجرائم في دولة الكويت.	2.83	0.877
10	إن زيادة معدلات جرائم العنف في دوله الكويت يرجع إلى زيادة أعداد السكان بشكل كبير وسريع.	2.79	0.932
11	إن زيادة معدلات جرائم العنف في دوله الكويت يرجع أساسًا إلى ضعف دور رجل الشرطة في حماية المواطنين والوافدين.	2.72	0.987
	المتوسط الحسابي العام	**3.81**	

لقد أمدنا تحليل رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف، والتي تجسدها العبارات الإحدى عشرة التي يتضمنها هذا الجدول والمحسوبة من خلال المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري بمجموعة من الاستنتاجات التي يمكن عرضها تنازليً على النحو التالي:

1 – لقد جاءت رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف، والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى أن العمالة غير القانونية تسهم في زيادة جرائم العنف في دولة الكويت في المرتبة الأولى تنازليًا، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.30)، وبانحراف معياري بلغ (0.961).

2 – لقد جاءت رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف، والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى أن جرائم العنف قد بدأت في الزيادة نتيجة لزيادة أعداد الوافدين في دولة الكويت في المرتبة الثانية تنازليًا، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.27)، وبانحراف معياري بلغ (0.804).

3 – لقد جاءت رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى أن عملية استغلال النفوذ (الواسطة) تسهم في عدم إدراج العديد من جرائم العنف في الإحصاءات

السنوية الرسمية في المرتبة الثالثة تنازليًا، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.22)، وبانحراف معياري بلغ (0.826).

4 – لقد جاءت رؤى الطلبة في ينة البحث إزاء العوامل المؤثرة على تزايد جرائم العنف والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى أن جرائم العنف بدأت تزداد بكل كبير وبخاصة بعد تحرير البلاد من العدوان العراقي الغاشم، واستمرت هذه الزيادة حتى الآن في المرتبة الرابعة تنازليًا، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.11)، وبانحراف معياري بلغ (0.842).

5 – لقد جاءت رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى أن معظم جرائم العنف بدولة الكويت يرتكبها غير الكويتي (الوافد) في المرتبة الخامسة تنازليًا، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.07)، وبانحراف معياري بلغ (0.0890).

6 – لقد جاءت رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى أن زيادة معدلات جرائم العنف في دولة الكويت ترجع إلى عدم خوف الجناة من رجال الشرطة والعقاب في المرتبة السادسة تنازليًا، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.91)، وبانحراف معياري بلغ (0.965).

7 – لقد جاءت رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى أن زيادة جرائم العنف قد بدأت في الانتشار في المجتمع الكويتي إلى الحد الذي أصبح الكويتي أو المواطن فيه خائفًا على نفسه وأهله وماله من الاعتداء اليومي في المرتبة السابعة تنازليًا، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.90)،وبانحراف معياري بلغ (0.693).

8 – لقد جاءت رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى استمرار جرائم العنف في الزيادة نتيجة زيادة عدد السكان مواطنين ووافدين في المرتبة الثامنة تنازليًا، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.84) وبانحراف معياري بلغ (0.895).

9 – لقد جاءت رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى أن جرائم العنف تعد أكثر انتشارًا من غيرها من الجرائم المنتشرة في دولة الكويت في المرتبة التاسعة تنازليًا، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.83)، وبانحراف معياري بلغ (0.877).

10 – لقد جاءت رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى أن زيادة معدلات جرائم العنف في دولة الكويت يرجع إلى زيادة أعداد السكان يشكل كبير وسريع في المرتبة العاشرة تنازليًا، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.79)، وبانحراف معياري بلغ (0.963).

11 – أخيرًا، فقد جاءت رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة على

تزايد جرائم العنف والتي تجسدها العبارة التي تشير إلى أن زيادة جرائم العنف في دولة الكويت يرجع بشكل رئيسي إلى ضعف دور رجل الشرطة في حماية المواطنين والوافدين في المرتبة الحادية عشرة، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.72)، وبانحراف معياري بلغ (0.987).

المحور الثالث: مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البيانات الأساسية للطلبة في عينة البحث (النوع – مسمى الجامعة – مسمى الكلية – التخصص – المستوى الرأسي – المستوى التعليمي للأب – المستوى التعليمي للأم – محافظات السكن أو الإقامة – الانتماء المذهبي – متابعة القضايا العامة والسياسية بشكل عام – زيارة الديوانيات – عضوية جمعيات النفع العام أو الجمعيات الطلابية أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني) ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف.

البيانات الأساسية للطلبة في عينة البحث / مستوى الدلالة	مربع المتوسط Mean Square	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
النوع: (طلاب – طالبات)	51.160 24.824	2.061	0.151
مسميات الجامعة: (جامعة الكويت – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي – جامعات خاصة)	109.695 24.437	4.487	0.11
التخصص: (كليات نظرية – كليات عملية)	74.000 24.764	2.988	0.084
مسميات الكليات: (العلوم الاجتماعية – العلوم – الهندسة – العلوم الإدارية – التربية – الحقوق – الطلب والطب المساعد – الدراسات الإسلامية – دراسات عليا)	67.841 24.326	0.798	0.005
المستوى الدراسة: (الأول – الثاني – الثالث – الرابع – الخامس)	126.922 24.652	2.148	.000
المستوى التعليمي للأمهات أولياء الأمور الطلبة في عينة البحث	60.006 24.651	2.434	0.024
المستوى التعليمي لأمهات الطلبة في عينة البحث	36.765 24.651	1490	0.178
محافظات السكن أو الإقامة	83.608 24.347	3.434	.004
الوقت المستغرق في متابعة الشأن العام والقضايا السياسية أسبوعيًا.	94.249 24.602	3.831	.004
الوقت المستغرق في زيارة الديوانيات أسبوعيًا	34.781 24.896	1.397	0.233
المذهب الديني الذي ينتمي له الطلبة في عينة البحث (سني – شيعي)	32.924 24.902	1.322	0.250
عضوية الطلبة في عينة البحث في جمعية من جمعيات النفع العام، أو الجمعيات الطلابية، أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني	351.290 24.592	14.285	0.000

1 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف تعزي لمتغير النوع (طلاب، طالبات.

2 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف تعزي لمتغير مسمى الكليات (نظرية – عملية).

3 – أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين نوع الجامعة (جامعة الكويت – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي – جامعات خاصة) الملتحق بها الطلبة في عينة البحث، ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف وذلك لصالح الطلبة الملتحقين بكليات جامعة الكويت على حساب الطلبة الملتحقين بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، والجامعات الخاصة.

4 – إن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين نوع الكلية الملتحق بها الطلبة في عينة البحث، ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف وذلك لصالح طلبة كلية العلوم الاجتماعية على حساب طلبة الكليات الأخرى سواء التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي أو الجامعات الخاصة.

5 – إن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين المستوى الدراسي (الأول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس) للطلبة في عينة البحث ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة على تزايد جرائم العنف وذلك لصالح الطلبة في المستويات الدراسية الثلاثة: الثالث والرابع والخامس، أي الطلبة الذين أمضوا في كلياتهم السنوات الثلاث الأخيرة على حساب الطلبة في المستويين الأول والثاني، أي الذين أمضوا السنتين الأولى والثانية فقط.

6 – إن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لآباء الطلبة في عينة البحث، ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف، ذلك لصالح المستوى التعليمي لآباء الطلبة الحاصلين على الشهادات الدراسية: الثانوية، والجامعية، والأعلى من الجامعية على حساب المستوى التعليمي لآباء الطلبة الحاصلين على الشهادات الدراسية الأدنى من ذلك.

7 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف تعزي لمتغير المستوى التعليمي لأمهات الطلبة في عينة البحث.

8 – إن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين محافظات السكن أو الإقامة للطلبة في عينة البحث ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة على تزايد جرائم العنف، وذلك لصالح المقيمين بالمحافظات الست: العاصمة، حولى، الفروانية، والأحمدي، ومبارك الكبير، والجهراء.

9 – إن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى متابعة الطلبة في عينة البحث للقضايا العامة والسياسية بشكل عام، ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف لصالح الطلبة الذين يتابعون يوميًا أو معظم الأيام أو بعض الأيام أو نادرًا القضايا العامة والسياسية بشكل عام على حساب الطلبة الذين لا يتابعون القضايا العامة والسياسية بشكل عام.

10 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف تعزي لمتغير الوقت المستغرق في زيادة الديوانيات.

11 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد العنف تعزي لمتغير الانتماء المذهبي.

12 – إن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين مدى عضوية الطلبة في عينة البحث في جمعية من جمعيات النفع العام، أو الجمعيات الطلابية، أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف وذلك لصالح الطلبة الذين لا يشاركون في عضوية جمعية من جمعيات النفع العام، أو الجمعيات الطلابية، أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني على حساب الطلبة الذين يشاركون في هذه الجمعيات.

نتائج البحث ومناقشتها:

لقد كشفت بيانات الدراسة التطبيقية برؤى الطلبة في عينة البحث إزاء أهم العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي، والتي حصلت على أعلى متوسط حسابي، وأقل انحراف معياري عن النتائج التالية:

1 – تؤكد رؤى الطلبة في عينة البحث أن أحد أهم العوامل التي أسهمت بشكل كبير في تزايد جرائم العنف هو ارتفاع حجم العمالة غير القانونية، وتزايد أعدادها في المجتمع الكويتي.

2 – تؤكد رؤى الطلبة في عينة البحث أن أحد أهم العوامل التي أدت إلى تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي عملية استغلال النفوذ (الواسطة) الذي أسهم في عدم إدراج العديد من جرائم العنف في الإحصائيات الرسمية الصادرة من الجهات المختصة بالرغم من التزايد الحقيقي غير المعلن لجرائم العنف في المجتمع الكويتي.

3 – تؤكد رؤى الطلبة في عينة البحث أن أحد أهم العوامل التي أدت إلى تزايد جرائم العنف تزايد أعداد السكان مواطنين ووافدين بشكل كبير وسريع، هذا من جانب، وضعف مستوى أداء الجهاز الأمني في التخطيط لمواجهة تزايد هذه الجرائم التي ارتكبتها العمالة الوافدة، من جانب آخر.

4 – تؤكد رؤى الطلبة في عينة البحث أن جرائم العنف أكثر انتشارًا من غيرها من الجرائم الأخرى في المجتمع الكويتي، ويرجع ذلك من وجهة نظرهم إلى ضعف الدور الذي تقوم به الشرطة في حماية المواطنين الوافدين.

وفيما يتعلق بنتائج الدراسة الخاصة بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البيانات الأساسية للطلبة في عينة البحث، ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة في جرائم العنف في المجتمع الكويتي، فيمكن عرضها على النحو التالي:

1 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف تعزي لمتغيري النوع (طلاب، طالبات)، ومسمى الكليات (نظرية – عملية)، يرجع ذلك إلى أن متغيري النوع ومسمى

الكليات ربما لا يضيف أي معلومات أو معارف أو مهارات فارقة بالعوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

2 – تؤكد رؤى طلبة جامعة الكويت أكثر من رؤى طلبة كل من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، والجامعات الخاصة في عينة البحث أن مجموعة العوامل التي جسدتها العبارات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي وأقل انحراف معياري قد أسهمت بشكل فعال في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

3 – تؤكد رؤى طلبة كلية العلوم الاجتماعية أكثر من رؤى طلبة كل من الكليات الأخرى العلوم، الهندسة، العلوم الإدارية، التربية، الحقوق، الطلب والطب المساعد، الشريعة والدراسات الإسلامية، الدراسات العليا في عينة البحث أن مجموعة من العوامل التي جسدتها العبارات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي، وأقل انحراف معياري قد أسهمت بشكل فعال في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

4 – تؤكد رؤى الطلبة في المستويات الدراسية الثلاثة: الثالث والرابع والخامس، أي الطلبة الذين أمضوا في كلياتهم السنوات الثلاثة الأخيرة أكثر من اتجاهات الطلبة الذين أمضوا في كلياتهم السنتين الأولى والثانية فقط في عينة البحث تؤكد أن مجموعة العوامل التي جسدتها العبارات التي حصلت على أعلى متوسط وأقل انحراف معياري قد أسهمت بشكل فعال في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي، وقد يرجع ذلك إلى أن الطلبة الذين أمضوا في كلياتهم السنوات الثلاثة الأخيرة قد يكونون أكثر دراية ومعرفة بأهم العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي من الطلبة الذين لم يمضوا في كلياتهم سوى السنتين الأولى والثانية.

5 – تؤكد رؤى الطلبة الذين حصل أولياء أمورهم على الشهادات الثانوية والجامعية والأعلى من الجامعية (ماجستير ودكتوراة) أكثر من الطلبة الذين حصل أولياء أمورهم على الشهادات الدراسية الأدنى من ذلك في عينة البحث أن مجموعة العوامل التي جسدتها العبارات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي وأقل انحراف معياري قد أسهمت بشكل فعال في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي، وقد يرجع ذلك إلى ما توفره الشهادات الدراسية الأعلى التي حصل عليها أولياء أمور الطلبة في عينة البحث من أمور معرفية يكتسبها الأبناء في التعرف أكثر على العوامل المؤثرة في تزايد معدلات جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

6 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف تعزي لمتغير المستوى التعليمي لأمهات الطلبة في عينة البحث، وقد يرجع ذلك إلى تدني المكانة الاجتماعية، والدور المحدود الذي تؤديه المرأة في المجتمع الكويتي، الأمر الذي يجعلها أقل إلمامًا ومعرفة بكثير من الأمور التي يعرفها الآباء، ومن ثم فلا توجد أية فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأمهات الطلبة في عينة البحث وإلمامهم ومعرفتهم بالعوامل المؤثرة في تزايد معدلات جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

7 – تؤكد رؤى الطلبة في عينة البحث المقيمين بمحافظات الكويت الست أن مجموعة العوامل التي جسدتها العبارات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي،

وأقل انحراف معياري قد أسهمت بشكل فعال في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي، وذلك راجع إلى ذلك التقارب المكاني الذي أحدثه التفجر المعرفي، وثورة الاتصالات والمعلومات، فلم تعد هناك محافظات بعيدة ومحافظات قريبة، فالكل يعرف التأثير الذي أحدثته هذه العوامل في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

8 – تؤكد رؤى الطلبة الذين يتابعون القضايا العامة والسياسية بشكل عام يوميًا أو معظم الأيام أكثر من رؤى الطلبة في عينة البحث الذين لا يتابعون هذه القضايا أن مجموعة العوامل التي جسدتها العبارات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي، وأقل انحراف معياري قد أسهمت بشكل فعال في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي، وذلك راجع إلى أن متابعة القضايا العامة والسياسية قد تضيف معارف وخبرات جديدة تؤدي إلى المعرفة بالعوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

9 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في زايد معدلات جرائم العنف تعزي لمتغير الوقت المستغرق في زيارة الديوانيات، حيث إن زيارة الطلبة في عينة البحث للديوانيات حتى لو كان ذلك طوال أيام الأسبوع لا تؤثر إيجابًا أو سلبًا في معرفتهم أو عدم معرفتهم بالعوامل المؤثرة في تزايد معدلات العنف بالمجتمع الكويتي.

10 – لا توجد روق ذات دلالة إحصائية بين رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في تزايد معدلات جرائم العنف في المجتمع الكويتي تعزي لمتغير الانتماء المذهبي سواء كان سنيًا أو شيعيًا، حيث لا توجد علاقة بين رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة في زيادة معدلات جرائم العنف والانتماء المذهبي.

11 – تؤكد رؤى الطلبة المشاركين في عضوية جمعية من جمعيات النفع العام، أو الجمعيات الطلابية، أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني أكثر من رؤى الطلبة في عينة البحث الذين لا يشاركون في عضوية جمعية من جمعيات النفع العام، أو الجمعيات الطلابية، أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني أن مجموعة العوامل التي جسدتها العبارات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي وأقل انحراف معياري قد أسهمت بشكل فعال في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي، وذلك راجع إلى الدور الذ ي تلعبه عدد هذه المشاركة في عضوية جمعية من جمعيات النفع العام، أو الجمعيات الطلابية، أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في إضفاء الكثير من جوانب المعرفة بأهم القضايا المجتمعية، وعلى وجه الخصوص قضايا تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي.

وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الراهنة من نتائج سواء الخاصة برؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة على تزايد جرائم العنف، أو الخاصة بمدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البيانات الأساسية للطلبة في عينة البحث ورؤاهم إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي، حيث أكدت رؤى الطلبة في عينة البحث على إسهام العمالة غير القانونية في تزايد معدلات جرائم العنف، وأن زيادة أعداد الوافدين في دولة الكويت قد ارتبطت طرديًا

بتزايد جرائم العنف، وأن هذه الجرائم في حد ذاتها قد ارتبطت طرديًا أيضًا بزيادة أعداد السكان في المجتمع الكويتي بشكل كبير وسريع، وهذا ما أكدته نتائج دراسة ستروس Straus بعنوان: النظام والانحراف: العقاب الفيزيقي في مرحلة الطفولة والعنف ومختلف جرائم المراهقين، والتي فسرت جرائم العنف في ضوء التغيرات الديموجرافية، وبخاصة التركيب العرفي والإثني للسكان فلقد سارت دراستنا في هذا الاتجاه، حيث يشكل حجم السكان الوافدين ثلثي حجم السكان في المجتمع الكويتي، وتشير المجموعة الإحصائية الصادرة عن هيئة المعلومات المدنية في 2010/12/31 إلى أن عدد سكان الكويت قد بلغ 3.582.054 نسمة وصل عدد الكويتيين نهم إلى 1.148.363 نسمة يمثلون 32% بينما بلغ عدد الوافدين 2.433.691 نسمة يمثلون 68% تتوزع جنسياتهم ما بين العربية، والأسيوية والأوروبية، وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية واستراليا، ولكن أضخم هذه الجنسيات حجمًا الجنسيات الأسيوية والعربية والأفريقية.

ولقد أكدت نتائج دراسة الهزي ما أشارت إليه نتائج دراستنا الرهنة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتأثير زيادة العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات جرائم العنف، الأمر الذي ألقى بظلاله الكثيفة على أمرين أساسيين تمثل الأول في ظهور جرائم جديدة لم يألفها المجتمع الكويتي من قبل، وبالتحديد في الفترة التي سبقت ظهور أو اكتشاف النفط، وفي جرائم الاعتداء على النفس والعرض، والسطو على الأموال، والسرقة والنصب والتزوير، والاتجار في المخدرات، ومقاومة موظف أثناء الوظيفة، وتمكين متهم أو سجين على الفرار، والقتل العمد والشروع بالقتل، والاعتداء بالضرب والأذى البليغ، ودخول منزل بدون رضا جائزة، وإطلاق نار وإصابة، والخطف والانتحار والشروع به، وحيازة السلاح وذخائر بدون ترخيص، والسلب بالقوة، والحريق العمد، وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة بوراشد (1999) بعنوان: جرائم المهاجرين (دراسة اجتماعية للجريمة بالكويت)، وكذلك نتائج الدراسة بيركويتز (1999) Berkowitz بعنوان العدوان (أسبابه وتداعياته وضبطه)، ونتائج دراسة لندن وتوماس (1995) حول العنف السياسي والعوامل السكانية في المجتمع المصري، والتي أكدت أن اتساع الهوة بين زيادة السكان وتزايد الإحباطات التي تزيد من معدلات الجرائم العنيفة، بالإضافة إلى إرجاع هذه الدراسة التزايد في معدلات جرائم العنف إلى التزايد في الاحتفالات البنائية في الهيكل السكاني.

فضلاً عن ذلك، فإذا كانت نتائج دراستنا الراهنة قد أكدت على أن معاناة العمالة الوافدة أو العمالة غير القانونية البنائية والتي تدفعها دائمًا إلى زيادة الميل نحو جرائم العنف، فإن نتائج دراسة كل من بوراشد (1999) وعبد الحميد (2002) تؤكدان ما توصلت إليه دراستنا من نتائج، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإسهام العمالة غير القانونية في زيادة جرائم العنف في المجتمع الكويتي، حيث تشير إلى أن ما تعانيه هذه العمالة من الإحساس بعدم الاطمئنان في الناحية الاقتصادية، وتدني مستويات دخولهم، وانخفاض مستوى تعليمهم تشكل ضغوطًا بنائية، أو كما أشارت إليه نتائج دراسة المتولي (2002) بعنوان أثر سياسات العمالة الوافدة على مرفق

الأمن في الكويت إلى أنه حين تزداد حركة السكان في كل اتجاه (العمالة الوافدة) تزداد معدلات الجرائم في هذا المجتمع، ومن ثم فإن الارتباط وثيق وإيجابي بين الهجرة وزيادة معدلات الجريمة وتنوعها سواء من الوافدين أو المواطنين، حيث التأثير المتبادل بينهما، كما دعمت نتائج دراسة وليام (1989) ما توصلت إليه دراستنا الراهنة من نتائج، على وجه الخصوص ذلك الارتباط بين ما تعانيه العمالة الوافدة من أشكال وصور اللا مساواة الاجتماعية وظهور جرائم العنف فيما بينهم، وأن ازدياد معدلات هذه الجرائم قد ارتبط طرديًا بالفقر والحرمان، ومختلف صور اللا مساواة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالأمر الأساسي الثاني، والذي تحدد في ذلك الدور المتراجع لرجل الشرطة في حماية المواطنين والوافدين، وعدم خوف المجرمين من رجل الشرطة والعقاب، وهو ما أشارت إليه نتائج دراستنا الراهنة، وعلى وجه الخصوص ما أكدته رؤى الطلبة في عينة البحث إزاء العوامل المؤثرة على تزايد معدلات جرائم العنف، فلقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من العنزي (2008) بعنوان: الأساليب الأمنية الحديثة في مواجهة جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت (دراسة ميدانية)، ودراسة الطريحي (2000) بعنوان: الإستراتيجية الأمنية وأسس تطبيقها بدولة الكويت، وكذلك نتائج دراسة الأيوبي (2000) بعنوان: النظرية العامة للأمن، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالارتباط الطردي بين زيادة أعداد الوافدين وزيادة معدلات جرائم العنف التي يرتكبونها، الأمر الذي أثر سلبًا في التنظيم الأمني الذي تميز بالقصور في التنسيق بين الإدارات الأمنية المختلفة والمؤسسات الأخرى في الدولة لمواجهة هذه الظاهرة، وبخاصة في بعض المناطق التي تتميز بوجود تجمعات عمالية وافدة عربية وأجنبية ترتكب جرائم العنف بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد معدلات جرائم العنف في دولة الكويت بصورة غير مسبوقة قد كل كما تشير نتائج هذه الدراسات تحديات كبيرة، مما أوجب على الجهاز الأمني ضرورة تجميع الجمهور وتفعيلها، والتخطيط لمواجهة جرائم العنف التي يرتكبها المواطنين بصفة عامة، والوافدين بصفة خاصة.

قائمة المصادر:

مصادر باللغة العربية:

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، السكان والقوى العاملة، العدد التاسع والثلاثون، 2010/12/31، ص 2.

طريف شوقي (1999) السلوك العدواني، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 45.

عادل جاسم بوراشد (1999*، جرائم المهاجرين (دراسة اجتماعية للجريمة بالكويت)، الطبعة الأولى، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، وزارة الداخلية، دولة الكويت، ص ص 146، 147.

عبد الرحمن خلف العنزي (2008)، الأساليب الأمنية الحديثة في مواجهة جرائم العمالة الوافدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 131، السنة 34، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ص ص 82 – 84.

عبد الله الطريحي (2000) الإستراتيجية الأمنية وأسس تطبيقها بدولة الكويت، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، القاهرة ص 73.

فيليب خارج (1990)، العنف السياسي والعوامل السكانية في مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص5.

قدري حفني (1990) ديناميات العنف الجماهيري في إطار الخصائص النفسية والتاريخية المصرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص 42.

محمد المتولي (2002) أثر سياسات العمالة الوافدة على مرفق لأمن في الكويت، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ص 32.

محمد عبد الحميد (2002)، العوامل البنائية المؤثرة على زيادة الميل نحو السلوك العنيف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص 19.

محمد ياسر الأيوبي (2000)، النظرية العامة للأمن، بيروت، ص 17.

منى السيد حافظ (2010)، أطفال الشوارع في المجتمع المصري: تحليل سوسيولوجي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 38، العدد 4، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ص ص 90 91.

عبد المجيد منصور، زكريا الشربيني (1993)، سلوك الإنسان بين الجريمة، العدوان، الإرهاب، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 19.

مصطفى الزعابي (1996)، الإرهاب، دراسة مقارنة حول أسبابه وطرق قياسه، وزارة الداخلية، دولة الكويت، ص 8.

مصادر باللغة الإنجليزية.

E. H. Mason g W. J., Branble (1989(, under standing and conducting Research application, in Education and Behavioral sciences, th.ed., Mcgraw. Hill, New York, P. 112.

Feshback S, and Fraczek, A., (1994(Aggression and Behavior change, preger publishers, P. 16.

London, ., and Thomas, D. R. (1990), The Effect of International Dependence on Inquality and political Violence, American sociological Review, Vol. 54 April, Pp. 13 – 14.

Parsons T., (1951), Social system, American publishers, London P. 48.

Stanford, H., Kadish (ed) (1993) Encyclopedia of crima and justice, Macmillan publishers, Volum 4 P.p,, 16 – 18.

Straus, M. A., (1994(discipline and deviance: Physical Punishment of children and Violence and other crime in adulthood, social problems, Vol. 38, No. 2, Pp. 203 – 204.

William, K., (1989), Social Structure, Crime and Criminalization, the sociological Quarterly, 21, Autumn, Pp. 119 0 120.

مسلسل			

صحيفة استبيان
رؤى الشباب الجامعي إزاء العوامل المؤثرة في زيادة
جرائم العنف في المجتمع الكويتي
(دراسة تطبيقية)

د. يوسف غلوم علي
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الاجتماعية / جامعة الكويت

أولاً: البيانات الأساسية:

1 – النوع:
( ) ذكر
( ) أنثى.

2 – مسمى الوظيفة:
( ) جامعة الكويت.
( ) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.
( ) جامعة خاصة.

3 – مسمى الكلية:
( ) العلوم الاجتماعية.
( ) العلوم الإدارية.
( ) الهندسة.
( ) التربية.
( ) الشريعة والدراسات الإسلامية.
( ) العلوم.
( ) الحقوق.
( ) الدراسات العليا.
( ) الطب والطب المساعد.

4– التخصص:
( ) كليات نظرية.
( ) كليات عملية.

5 – المستوى التعليمي:
( ) الأول.
( ) الثاني.
( ) الثالث.
( ) الرابع.
( ) الخامس.

6 – المستوى التعليمي للأب:
( ) أمي.
( ) يقرأ ويكتب.
( ) ابتدائية.
( ) متوسطة.
( ) ثانوية أو دبلوم.
( ) جامعية.

( ) أعلى من الجامعية (ماجستير ودكتوراة).

7 – المستوى التعليمي للأم:

( ) أمية
( ) تقرأ وتكتب.
( ) ابتدائية.
( ) متوسطة.
( ) ثانوية أو دبلوم.
( ) جامعية.
( ) أعلى من الجامعية (ماجستير أو دكتوراة).

8 – محافظات السكن أو الإقامة:

( ) العاصمة.
( ) حولي.
( ) الفروانية.
( ) الأحمدي.
( ) مبارك الكبير.
( ) الجهراء.

9 – المذهب الديني:

( ) سني.
( ) شيعي.

10 – الوقت المستغرق في متابعة القضايا العامة والسياسية بشكل عام أسبوعيًا:

( ) كل يوم.
( ) معظم الأيام.
( ) بعض الأيام.
( ) نادرًا.
( ) لا أتباع.

11 – الوقت المستغرق في زيارة الديوانيات أسبوعيًا:

( ) كل يوم.
( ) معظم الأيام.
( ) بعض الأيام.
( ) لا أزور إطلاقًا.

12 – مدى عضوية جمعية من جمعيات النفع العام، أو الجمعيات الطلابية أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني:

( ) نعم.
( ) لا.

ثانيًا: رؤى الطلبة إزاء العوامل المؤثرة على تزايد جرائم العنف:

أمامك مجموعة من العبارات التي تجسد رؤاك إزاء العوامل المؤثرة في تزايد جرائم العنف في المجتمع الكويتي، والمطلوب منك قراءة كل عبارة من هذه العبارات جيدًا، والإشارة بعلامة ( ) أمام العبارة التي تعتقد أنها تعكس رؤاك إما بالموافقة بشدة، أو الموافقة، أو غير الموافقة بشدة، أو بغير الموافقة فقط.

م	العبـــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
1	لقد بدأت جرائم العنف تزداد بشكل كبير خاصة بعد التحرير وحتى الآن.				
2	معظم جرائم العنف في دولة الكويت يرتكبها غير الكويتي (العمالة الوافدة).				
3	بدأت معدلات جرائم العنف تزداد نتيجة لزيادة أعداد العمالة الوافدة في دولة الكويت.				
4	إن زيادة معدلات جرائم العنف في دولة الكويت يرجع أساسًا إلى عف دور رجال الشركة في حماية المواطنين والوافدين.				
5	ترجع زيادة معدلات جرائم العنف في دولة الكويت إلى عدم خوف الجاني من رجال الشركة والعقاب.				
6	إن زيادة معدلات جرائم العنف في دولة الكويت يرجع إلى زيادة عدد السكان بشكل كبير وسريع.				
7	سوف تستمر جرائم العنف بالزيادة نتيجة لاستمرار زيادة عدد السكان (مواطنين ووافدين).				
8	تسهم العمالة في القانونية في زيادة معدلات جرائم العنف في دولة الكويت.				
9	تسهم علمية استغلال النفوذ (الواسطة) في عدم إدراج العديد من جرائم لعنف في الإحصاءات الرسمية السنوية.				
10	بدأت جرائم العنف تنتشر في المجتمع الكويتي، بحيث أصبح الفرد يخاف على نفسه وأهله وماله من الاعتداء اليومي.				
11	تعتبر جرائم العنف أكثر انتشارًا من غيرها من الجرائم في دولة الكويت.				